

وزارة التعليم العالي

قرار وزاري

رقم ٢٠١٥/٢

بإنشاء جامعة الأعمال والتكنولوجيا

استناداً إلى نظام الجامعات الخاصة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٤١ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٤٢ في شأن إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٦ بتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي واعتماد
هيكلها التنظيمي ،
وإلى اللائحة التنفيذية لنظام الجامعات الخاصة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٩/٣٦ ،
وإلى اللائحة التنظيمية للكليات والمعاهد العليا الخاصة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٠/٣٤ ،
وإلى قرار مجلس التعليم رقم ٢٠١٤/٣/١٠ الصادر في الاجتماع رقم ٢٠١٤/٣ بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٩ م،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى

تنشأ جامعة خاصة تسمى (جامعة الأعمال والتكنولوجيا) ويكون لها شخصية اعتبارية
مستقلة ، ويكون مقرها الرئيسي ولاية سمائل ، وتضم ثلاث كليات ، وهي كلية الهندسة ،
وكلية العلوم ، وكلية إدارة الأعمال .

المادة الثانية

تخضع الجامعة للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للجامعات الخاصة المعمول بها ،
ويمثلها رئيسها أمام الغير .

المادة الثالثة

يمنح المؤسسون مدة (٣) ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار لاستكمال المباني الدائمة للجامعة وتوفير كافة المتطلبات والمقومات المادية والبشرية المقررة ، وإنهاء الإجراءات اللازمة لممارسة الجامعة أعمالها ، ويجوز تمديد المدة لسنة إضافية أخرى بعد موافقة وزير التعليم العالي .

المادة الرابعة

يصدر قرار بدء الدراسة بالجامعة من وزير التعليم العالي ، بعد استكمال الجامعة لمبانيها الدائمة وتوفير كافة المتطلبات الأكاديمية والمقومات المادية والبشرية وغيرها من متطلبات تنفيذ البرامج الدراسية المرخص بها للجامعة ، طبقاً للشروط والضوابط المقررة في هذا الشأن .

المادة الخامسة

تصدر جماعة المؤسسين قراراً بتشكيل مجلس أمناء الجامعة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الجامعات الخاصة المشار إليه .

المادة السادسة

يتولى مجلس أمناء الجامعة المهام والاختصاصات المبينة بنظام الجامعات الخاصة المشار إليه ، وعلى الأخص تعيين رئيس الجامعة ونوابه وأعضاء مجلس الجامعة ، بعد موافقة وزارة التعليم العالي .

المادة السابعة

يشكل مجلس الجامعة برئاسة رئيسها ، وعضوية نوابه وعمداء الكليات ورؤساء مراكز البحوث العلمية ، ويجوز أن يضم المجلس أعضاء من الشخصيات العامة من ذوي الخبرة في شؤون التعليم ، يعينهم مجلس الأمناء .

المادة الثامنة

يختص مجلس الجامعة بمباشرة كافة الأعمال والإجراءات اللازمة لتنظيم وإدارة وحسن سير العمل بالجامعة ، وله على الأخص مباشرة المهام الآتية :

- ١ - تسيير الشؤون العلمية والإدارية للجامعة وتنفيذ السياسات التي يقرها مجلس الأمناء .
- ٢ - إقرار سياسات وشروط قبول الطلاب بكل كلية .
- ٣ - تنظيم شؤون خدمات الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية .
- ٤ - تحديد قواعد اختيار العمداء ومجالس الكليات ومراكز البحوث العلمية .
- ٥ - اقتراح خطة الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها ونظام الفصول الدراسية .
- ٦ - وضع نظم المحاضرات والبحوث والتمرينات العملية ونظم الامتحانات .
- ٧ - تقوية الروابط بين الجامعة والجامعات الأخرى والمعاهد العلمية والبحثية المختلفة والجهات الحكومية .
- ٨ - دراسة وإبداء الرأي في المسائل الأخرى التي يحيلها مجلس الأمناء .

المادة التاسعة

يكون لكل كلية عميد ، ومساعد للعميد ، ومجلس للكلية يشكل برئاسة العميد ، وعضوية مساعده ورؤساء الأقسام .

المادة العاشرة

يختص مجلس الكلية بمباشرة كافة الأعمال اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية والعلمية بالكلية ، وله بصفة خاصة تولي المهام الآتية :

- ١ - إقرار المحتوى العلمي لمقررات الدراسة في الكلية .
- ٢ - تحديد مواعيد الامتحانات ووضع جداولها وتوزيع أعمالها وتشكيل لجانها .
- ٣ - اقتراح تعيين أعضاء هيئات التدريس ، وندبهم .
- ٤ - اقتراح نظم المحاضرات ، والتمرينات العملية .
- ٥ - دراسة وإبداء الرأي في المسائل الأخرى التي يحيلها إليه مجلس الجامعة .

المادة الحادية عشرة

يكون لكل قسم من أقسام الكلية مجلس يشكل من رئيس القسم وعضوية جميع أعضاء هيئة التدريس فيه .

المادة الثانية عشرة

يختص مجلس القسم بالنظر في جميع الشؤون العلمية والدراسية والإدارية المتعلقة بالقسم ، وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ - وضع نظام العمل بالقسم ، والتنسيق بين مختلف التخصصات .
- ٢ - تحديد المقررات الدراسية التي يتولى القسم تدريسها وتحديد محتواها العلمي .
- ٣ - تحديد الكتب والمراجع في مواد القسم ، وتيسير حصول الطلاب عليها .
- ٤ - مناقشة التقرير السنوي لرئيس القسم .

المادة الثالثة عشرة

تقبل الجامعة الطلاب العمانيين والأجانب الحاصلين على شهادة دبلوم التعليم العام أو ما يعادلها ، وفقا للشروط والضوابط التي يحددها مجلس الجامعة ، طبقا للقوانين واللوائح والقرارات التي تنظم ذلك .

المادة الرابعة عشرة

تمنح الجامعة بعد موافقة الوزارة المؤهلات الدراسية المناسبة من الدرجات الواردة في الإطار الوطني للمؤهلات العلمية .

المادة الخامسة عشرة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢١ من ربيع الأول ١٤٣٦ هـ

الموافق : ١٢ من يناير ٢٠١٥ م

د. راوية بنت سعود البوسعيدية

وزيرة التعليم العالي